

تقرير وفد الشعبة البرلمانية
لمملكة البحرين المشارك في
الندوة البرلمانية بعنوان "الهجرة
من منظور حقوق الإنسان"،
والتي عُقدت في العاصمة
السويسرية - جنيف - خلال الفترة
من ٢٤ إلى ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٧م

التقارير

تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين المشارك في الندوة البرلمانية بعنوان "الهجرة من منظور حقوق الإنسان" والمنعقدة في جنيف - سويسرا في الفترة من ٢٤-٢٦ أكتوبر ٢٠٠٧م.

ملاحظة:

- في حال رغبة أحد السادة أعضاء اللجنة التنفيذية الإطلاع على مرفقات التقرير، يمكن طلبها من إدارة الشعبة البرلمانية.
- تم إعادة تنسيق ومراجعة التقرير من قبل إدارة الشعبة البرلمانية، ومن ثم عرض على رئيس الوفد لأخذ الموافقة علي التعديلات.



KINGDOM OF BAHRAIN

Executive Committee of the
International Parliamentary Group

مملكة البحرين

اللجنة التنفيذية
للشعبة البرلمانية

مكتب الرئيس	مجلس النواب
للعرض على	الشعبة البرلمانية
التاريخ: ٢٠٠٧/٢/٢٤	الوقت: ١١/٢

صاحب المهالي السيد خليفة بن أحمد الظفراني المؤقت

رئيس مجلس النواب

رئيس اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

يسرنا في البداية أن نتقدم بالشكر الجزيل لمعاليتكم على تكليفنا بحضور ندوة الهجرة من منظور حقوق الإنسان والتي نظمتها الإتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والتي عقدت في جنيف - سويسرا في الفترة من ٢٤-٢٦ أكتوبر ٢٠٠٧م، ويسرنا أن نرفق لمعاليتكم تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين مع المرفقات المتعلقة بهذه الندوة.

وتفضلوا معاليتكم بقبول فائق التحية والاحترام

جاسم أحمد السعيد

رئيس الوفد

هاتف: ٥٢٤٠٥٢٤/١٧٧٤٨٥٨٢ (+٩٧٣) - فاكس: ١٧٧٤٨٥١٥ (+٩٧٣) - ص.ب. ٤٠٤٠٤ - مملكة البحرين

تقرير وفد الأعضاء المشاركين في الندوة بعنوان
"الهجرة من منظور حقوق الإنسان"

أولاً: المقدمة:

شارك وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين في الندوة البرلمانية بعنوان "الهجرة من منظور حقوق الإنسان" والمنعقدة في جنيف - سويسرا في الفترة من ٢٤-٢٦ أكتوبر ٢٠٠٧م والتي نظمها الإتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع منظمة العدل الدولية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

ثانياً: الوفد المشارك:

١. سعادة النائب جاسم أحمد السعيدني عضو مجلس النواب رئيس الوفد.
٢. سعادة العضو جميل علي المتروك عضو مجلس الشورى.
٣. سعادة العضو دلال جاسم الزايد عضو مجلس الشورى.
٤. سعادة النائب محمد يوسف المزعل عضو مجلس النواب.
٥. السيد محمد حمد القاسمي - أخصائي مراسم وتشريفات بمجلس النواب.

ثالثاً: الهدف من الندوة:

هدفت الندوة إلى مناقشة مسألة الهجرة من منظور حقوق الإنسان وعوامل الشد والجذب فيها ومدى تأثيرها على حقوق الإنسان وبحث التحديات والصعوبات والمعوقات وبحث مكافحة الهجرة الغير قانونية والمعاملة التمييزية التي يعامل بها المهاجرين ودور البرلمانين في رسم الإطار القانوني والسياسي الدولي لحماية حقوق الإنسان في هذا الجانب، بالإضافة إلى:

- إبراز دور البرلمانين بالبرلمانات في حماية حقوق الإنسان.
- تبادل الخبرات بين المجتمع الدولي فيما يتعلق بقضايا الهجرة والعوامل المؤثرة فيها.
- حماية مصالح العمال المهاجرين اللذين يعملون في غير بلدانهم بما يتفق مع كافة مبادئ حقوق الإنسان واستناداً للمواثيق والاتفاقيات الدولية.
- مناقشة المعوقات والمشاكل والتحديات المتعلقة بمسائل الهجرة بين دول المصدرة والدول المستقبلة.

رابعاً: محاور الندوة:

اليوم الأول: الأربعاء ٢٥/١٠/٢٠٠٧م الجلسة الافتتاحية

عقدت جلسة الافتتاح في المقر الرئيسي للاتحاد البرلماني الدولي وتلى البيانات الافتتاحية الممثلين الرسميين عن منظمة العمل الدولية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وتم انتخاب رئيس ومقرر الحلقة، ثم تم استعراض أوراق عمل حول:

- العولمة، الهجرة، وحقوق الإنسان.
- قوانين حقوق الإنسان واتفاقيات العمل.
- الإطار الدولي القانوني والسياسي لإدارة الهجرة.
- الأطر السياسية والدولية.
- الهجرة، التنمية وحقوق الإنسان وماهية الروابط.

اليوم الثاني: الخميس ٢٥/١٠/٢٠٠٧م

بدأت أعمال الندوة في الساعة التاسعة صباحاً وقد تم استعراض أوراق عمل حول:

- العوامل الدافعة للهجرة.
- عوامل الجذب للهجرة.
- تنظيم الهجرة بطريقة تتواءم مع حقوق الإنسان الهجرة المنظمة.
- الهجرة الغير منظمة.

اليوم الثالث: الجمعة ٢٦/١٠/٢٠٠٧م

بدأت أعمال الندوة في الساعة التاسعة وتم استعراض أوراق العمل وإعلان التوصيات وجرت مناقشة للمواضيع التالية:

- مشاركة المهاجرين في المجتمع المضيف.
- دراسات لبعض الحالات.
- المخاطر التي تواجه المهاجرين والاتجار بالعمال والممارسات الشبيهة بالرق بالإضافة إلى الظروف خاصة التي تؤثر على النساء والأطفال المهاجرون والأمن الوطني.
- إعلان التوصيات - ختام أعمال الندوة.

شامساً: مشاركة الوفد:

تقدم رئيس الوفد سعادة النائب جاسم أحمد السعيد بورقة عمل وشارك باقي أعضاء الوفد بمدخلات تم التركيز من خلالها على اهتمام مملكة البحرين بالقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان خصوصاً وأنها من البلدان المستقبلية للعمالة المهاجرة وذلك من خلال الإطار التشريعي للدولة والمتمثل بالتشريعات الوطنية وانضمام مملكة البحرين لعدد من الاتفاقيات الدولية التي تعنى بهذا الشأن بما يضمن كفالة حقوقهم وتقديم الخدمات الضرورية التي تكفل لهم العيش الكريم على أراضيها وفقاً للمعايير الدولية كما أبدى أعضاء الوفد ملاحظاتهم حول وجوب إشراك الدول المستقبلية للعمالة المهاجرة من ضمن المتحدثين في مثل هذه الندوات للوقوف على التحديات والصعوبات التي تواجههم بهذا الشأن واستعراض تجاربهم، كما تم التطرق إلى أهمية إشراك أعضاء من السلطة القضائية بمثل هذه الفعاليات لكونهم معنيين بتطبيق التشريعات والنظر إلى القضايا التي تعرض على القضاء بسبب أي مساس بحقوقهم.

التوصيات

0

0

الهجرة من منظور حقوق الإنسان
حلقة نقاشية لأعضاء اللجان البرلمانية العاملة في مجال حقوق
الإنسان وغيرها من اللجان التي تعالج قضايا الهجرة
نظمت الحلقة مشتركة من قبل الإتحاد البرلماني الدولي، منظمة
العمل الدولية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

جنيف، المقر الرئيس للإتحاد البرلماني الدولي

٢٤ - ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٧



SUMMARY AND RECOMMENDATIONS PRESENTED BY THE RAPPORTEUR OF THE SEMINAR

Mr. Jeremy Corbyn, Member of the House of Commons (United Kingdom)

موجز وتوصية مقدمة من مقرر الحلقة

السيد جيرمي كورباين، عضو مجلس العموم (المملكة المتحدة)

اجتمعنا هنا بناء على دعوة من الإتحاد البرلماني الدولي، منظمة العمل الدولية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لمناقشة موضوع الهجرة من منظور حقوق الإنسان.

نحن البرلمانيون المشاركون، الذين يربو عددها على المائة، العاملين في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك مسائل الهجرة وخبراء من ٣٦ بلدا من جميع مناطق العالم. نريد أن نشكر الخبراء في جودة وشمولية عروضهم. نأمل أن توفر هذه الندوة حافزا لمزيد من تبادل وجهات النظر للعديد من متزايد من الدول التي تستقبل المهاجرين والمشاركة فيها.

- ١ -

ترجمة:
يوسف أحمد مبارك مبارك # ٢٥٠
الأمثلة العامة
الإدارة العامة للبحوث والمعلومات

ركزنا خلال الحلقة الدراسية على البعد المتعلق بحقوق الإنسان في الهجرة. لقد تناولنا عوامل الشد والجذب فيها وكيف أنها تؤثر على حقوق الإنسان. استكشفتنا الوسائل الملائمة لإدارة الهجرة غير الشرعية في مجال حقوق الإنسان وإساليب مكافحة المعاملة التمييزية وغير الإنسانية للمهاجرين. وفي كل من هذه الحالات، ركزنا بقوة على السياسات الدولية والإطار القانوني القائم لحماية قواعد حقوق الإنسان والمساهمة التي يمكن للبرلمانات وأعضائها أن تقدمها.

لطالما وجدت الهجرة كظاهرة دائمة. في الوقت الذي يزداد فيه العدد الكلي للمهاجرين في العقود الماضية ليصل إلى حوالي ٢٠٠ مليون، فإنه لا يزال يشكل نحو ثلاثة في المائة من سكان العالم. وهذا يؤكد على أن الهجرة أصبحت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمولة وأثارها. العمال المولودين في الخارج يمثلون ١٠٪ أو أكثر من القوى العاملة في العديد من دول أوروبا الغربية و١٥ في المائة في أمريكا الشمالية وحتى بنسب أعلى في أفريقيا والشرق الأوسط. في الواقع أن الهجرة أصبحت سمة رئيسة لمواجهة تحديات الإنتاجية الاقتصادية وسوق العمل في ظل اقتصاد العمولة. فتلك تعتبر بمثابة أداة لتكييف المهارات، السن وتركيبه القطاعات الوطنية والإقليمية لأسواق العمل.

ماذا أكثر من ذلك: بسبب التغيرات الاقتصادية والديموغرافية والتقنية فإن الهجرة تشكل سمة رئيسة للبقاء الاقتصادي في المستقبل في الشمال وكذلك الجنوب.

الهجرة تطرح عدداً من التحديات. تشكل الهجرة في أحيان كثيرة نتيجة لعدم وجود عمل لائق، انتهاكات حقوق الإنسان والفقر في الدول التي ينحدر منها المهاجرون. العمال المهاجرين لا يزالون يعملون إلى حد كبير في الوظائف القذرة والخطيرة والمهينة لدعم قطاعات النشاط الاقتصادي التي لم تعد جذابة للعمل من السكان المحليين. وهذا يشمل الزراعة، تجهيز الأغذية، البناء، التنظيف والصيانة، الفنادق والمطاعم والخدمات، العمل المكثف، الصناعة، الإتجار بالجنس والعمل في المنازل. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة متزايدة إلى عمالة تتمتع بدرجة عالية من التعليم والعمالة الماهرة مما أدى إلى هجرة الأدمغة بصورة كبيرة من دول المنشأ.

لقد بات واضحاً على نحو متزايد أن الهجرة يمكن، بل وينبغي لها، إيجاد وضع يكسب فيه الجميع، الدول المصدرة والدول التي تستقبل المهاجرين والأهم من ذلك المهاجرين وأسرتهم. ما الذي نحتاجه لجعل ذلك حقيقة واقعة؟

أولاً وقبل كل شيء نحن بحاجة إلى أن نكون على أهبة الإستعداد لتلقي نظرة ناقدة على أنفسنا. وفي هذا الصدد، جميع دول الهجرة تقع على عاتقها مسؤولية يجب الوفاء بها. كثير من الدول إما تكون دولاً تنشأ منها الهجرة أو دول العبور أو المقصد النهائي للهجرة. علاوة على ذلك فإن تحديات الهجرة لا تنشأ من أو تنتمي لقارة واحدة؛ تدفقات الهجرة تتم ليس فقط من الجنوب إلى الشمال، ولكنها موجودة أيضاً بصورة متزايدة من داخل الجنوب نفسه. هناك حاجة أكبر إلى دراسة مستمرة لتحليل الحجم الكامل للهجرة وأثرها فضلاً عن السوجه المتغير للهجرة المتمثل في تزايد أعداد العمال ذوي التعليم العالي على مغادرة بلادهم سعياً وراء حياة أفضل.

ثانياً، نحن كبرلمانيين من أولي الرأي بحاجة إلى ضرورة الحديث عن الهجرة أكثر وضوحاً وعلانية عن أهمية، وأحياناً بصورة لا عنى عنها عن مساهمة المهاجرين في النمو والأزدهار. يتطلب هذا أيضاً منا مواجهة زملائنا البرلمانيين ذوي النظرة النمطية العاطفية السلبية للمهاجرين من أجل تحقيق مكاسب سياسية. لقد تحدثنا كثيراً عن الدور السلبي الذي تلعبه وسائل الإعلام في تصوير المهاجرين على أنهم مجرمون أو ظالبي لجوء سياسي زائفين. فإنه من واجبنا وانطلاقاً من وضعنا كبرلمانيين لدينا الإمتياز في الوصول إلى وسائل الإعلام التأكيد من أنها تمتنع عن القيام بذلك وعوضاً عن ذلك تبيان الجوانب الإيجابية من قصص الحياة الواقعية للمهاجرين ومساهماتهم في المجتمع.

البرلمانيون الذين يميلون إلى شعور الخوف المعادية للأجانب غالباً ما يفعلون ذلك لأنهم يعتقدون أن هذا يعبر عن مشاعر ناخبينهم. لذلك إذا أردنا تغيير هذا الوضع، يجب علينا تغيير المواقف من خلال التعليم. علينا مسؤولية ملقاة على عاتقنا لضمان أن التعليم يعزز ثقافة التسامح والتفاهم والمساواة والإعتراف بأن المناهج

المدرسية يمكن أن يكون لها تأثير حاسم في هذا الصدد؛ وعلى وجه الخصوص، يجب أن يُنظَّم التاريخ بطريقة موضوعية.

ثالثاً، نحتاج إلى ضمان إحترام حقوق المهاجرين بالكامل عن طريق تطبيق نهج قائم على الحقوق في قوانيننا وسياساتنا المتعلقة بالهجرة. المهاجرون ليسوا سباعاً للتجارة الدولية. ومع ذلك، المصالح التجارية وقوى السوق التي توجد وظائف للمهاجرين لا تبالي كثيراً بمشروعية المهاجرين أو المعايير الأخلاقية للعمالة. أولينا اهتماماً خاصاً بأوضاع عمالة المنازل مع تلك التي تعمل في الأعمال الزراعية التي كثيراً ما تقع خارج حماية القوانين الوطنية. ونشعر بقلق خاص إزاء ظاهرة العمالة بالإكراه التي تزدهر في غياب الحماية التي يوفرها قانون العمل. بإمكان زملائنا البرلمانين إستلهم "قانون أسبياد العصابات" البريطاني الذي يحمي العمال المهاجرين من الاستغلال الفادح.

وذلك يجزنا القول إلى الدعوة لتطبيق مبادئ العمل وقواعد حقوق الإنسان الدولية الأساسية على المهاجرين دون استثناء. وبالإضافة إلى ذلك، إتفاقيات منظمة العمل الدولية وعلى وجه الخصوص رقم ٩٧ و ١٤٣ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي يوفرها الميثاق الدولي بشأن الهجرة من خلال وضع إطار قانوني واسع يعالج أوضاعهم على وجه التحديد. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين علينا القيام به لضمان التصديق الشامل على هذه المعاهدات التي ترد على الكثير من المفاهيم الخاطئة التي لا مبرر لها ولا زالت موجودة وبشكل خاص إزاء الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. نحن كبرلمانيين علينا دور حاسم ومهم يجب أن نلعبه في الحصول على التصديق على هذه المعاهدات وتمرر بعدها بصيغة قانون وطني. تقع علينا مسؤولية خاصة للمساعدة في ضمان أن تنفيذ تنفيذاً كاملاً وليست حبراً على ورق. ومن أجل ممارسة هذه الرقابة بشكل فعال ينبغي علينا التأكيد على أنفسنا تجاه الحكومة الحصول على جميع المعلومات اللازمة والمشاركة في حوار السياسة الدولية حول الهجرة.

رابعاً، عندما يتعلق الأمر باعتماد قوانين لحماية المهاجرين، يجب على البرلمانات التأكيد على آلية إنفاذ القوانين لضمان تنفيذها الفعال، وبخاصة

عن طريق تخصيص موارد كافية (مثلا في حالة تفتيش مواقع العمل). يجب من البرلمانات كذلك التأكد من تبني القوانين في الوقت المناسب وشاملة ومتسقة (من خلال ضمان أن مختلف فروع القانون، كالقانون المدني وقانون العمل، لا تتعارض مع بعضها البعض). علينا أن نتأكد من أن هذه القوانين تتماشى مع حقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية.

خامسا، نحن كبرلمانيين ينبغي الاعتماد على أطر السياسات الدولية القائمة ولا سيما أطر عمل منظمة العمل الدولية المتعددة الأطراف بشأن هجرة اليد العاملة التي توفر إرشادات وإجراءات عملية للمساعدة على تحقيق أقصى قدر من المنافع من هجرة اليد العاملة لجميع الأطراف. في الحقيقة أن العديد من الدول اعتمدت سياسات يمكن أن تكون مصدر الهام لآخرين. لقد سمعنا عن الخطوات التي اتخذت على نطاق واسع في الفلبين حيث لعب البرلمان دورا كبيرا. في يولييه ٢٠٠٧ سن البرلمان القانون رقم ٩٤٢٢ لتعزيز المهام التنظيمية لإدارة العمالة الفلبينية في الخارج، كما كلفت الحكومة المركزية بإدارة برنامج العمل في الخارج. يشترط القانون أن تقوم الإدارة بإبلاغ العمال المهاجرين بحقوقهم ليس فقط كعمال بل أيضا كبشر وإصدار تعليمات لهم وإرشادهم لتأكيد حقوقهم في الخارج. من أهم أحكام القانون نشر العمال الفلبينيين مع الدول التي أبرمت إتفاقيات عمالة ثنائية أو ترتيبات لحماية حقوقهم عن طريق الإدارة فقط. تمت الإشارة من قبل عدد من المشاركين الآخرين في الحلقة النقاشية حول استخدام إتفاقيات ثنائية بين الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين على أنها مفيدة. وهناك أيضا أفضل الممارسات عندما يتعلق الأمر بزيادة مساهمة المهاجرين التي يمكن أن يقدموها في بلدانهم الأصلية. في المكسيك، في إطار برنامج "٣ ل ١"، تلزم السلطات المكسيكية نفسها بإستثمار ثلاثة أضعاف مبالغ الحوالات المالية في الخدمات الإجتماعية المحلية والبنية التحتية. علاوة على ذلك، فإن مشروع قانون قيد البحث للتأكد من أنه لا تفرض رسوم على التحويلات عندما يتم تحويلها إلى المكسيك. ومن ناحية أعم، أقترح أيضا أن تبذل الجهود إلى أقصى حد ممكن للحد من تكاليف تحويل الأموال والتأكد من أن المهاجرين لا تفرض عليهم ضرائب على نحو مضاعف.

ساسياً، لقد تحدثنا أيضاً عن الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الدولية في مجال الهجرة، ليس فقط في وضع المعايير وإنما أيضاً في توفير المساعدة التقنية وغيرها من الخدمات. من الواضح أن علينا أن ندرك أن هذه المنظمات لا يمكن أن تلعب دوراً إلا ما يريده أعضائها لها أن تؤديه. ونحن كبرلمانيين يمكن أن تساعد في أن نضمن أن لديها الموارد المناسبة تحت تصرفهم والقيام بمهامها بأنجع السبل الفعالة. برغم انعكاس تعقيدات مسألة الهجرة نحن ندرك كيف أن عدد من المنظمات الدولية تعمل معا على قضية الهجرة. لقد تطرقنا إلى مسألة المحاسن والمساوئ لإيجاد وكالة دولية واحدة للتعامل مع مسألة الهجرة وهذا نقاش لا يزال جارياً. لقد ناقشنا كذلك كبرلمانيين كيف يمكننا أن نؤحد جهودنا دولياً والنظر في إنشاء شبكة برلمانية تعنى بمسائل الهجرة من خلال علاقة وثيقة مع الإتحاد البرلماني الدولي.

سابعاً، في السوق العالمية اليوم، وفي تناقض صارخ مع قرب انعدام القيود على تدفق رؤوس الأموال والبضائع، لا يوجد تدفق حر للناس. وهذا يفسر جزئياً المخاوف غير المبررة من أن المهاجرين قد يسلبون فرص العمل من المواطنين. ومع ذلك، إلا أنه في حالة أسبانيا وغيرها من الدول فإن الهجرة في الحقيقة خلقت فرص عمل وثرورة جديدة. وفي الواقع أنه إذا كانت الدول حقاً تعمل على الصعيد العالمي فإنها لا بد وأن تعمل معاً، بدايةً على الصعيد الإقليمي لتسهيل تنقل البشر كجزء من تحقيق التكامل الإقتصادي والتنمية. وفي هذا الخصوص نحن نقر بأنه، على غرار الإتحاد الأوروبي توصلت هيئات إقليمية أخرى من العالم أيضاً إلى إتفاقيات تم التوصل إليها بشأن حرية تنقل الأشخاص ولكنها لم تنفذ بالكامل. نحن كبرلمانيين علينا دور يجب أن نلعبه لضمان حدوث هذا في مناطقتنا.

نحن ندرك أنه إلى أن يتم التوصل إلى التدفق الحر للناس فإن الهجرة غير

الشرعية سنظل قائمة على ضوء تنامي الفوارق الاقتصادية وعدد الأشخاص الذين يغادرون بلدانهم لإيجاد مستقبل أفضل في مكان آخر لا بد وأن يتزايد. ومن مسؤوليتنا أن نستجيب لهذا التحدي عن طريق المساعدة في ضمان أن الأنظمة التي وضعت لقبول المهاجرين تكون شفافة، واضحة ومترابطة. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية تهيئة فرص كافية للشخص إلى الهجرة من الناحية القانونية. وفيما يتعلق بمراقبة الحدود الخارجية للدول المستهدفة، نحن ندرك أنها ليست فقط غير فعالة في نتائجها في غياب نهج شامل قائم على الحقوق إزاء الهجرة ولكن أيضاً يأتي في وقت هام على حساب البشر. نحن مشمئز من المصائب التي تعرضت لها أعداد كبيرة من الناس الذين لقوا حتفهم في محاولة للوصول إلى وجهتهم عن طريق البحر أو البر، وأحياناً على يد المهربين عديمي الضمير. ينبغي علينا أن نتخذ إجراءات حازمة لضمان وضع تشريعات فعالة للتصدي للاتجار بالبشر.

وندرك أيضاً أن عدداً كبيراً من المهاجرين غير النظاميين الذين يعيشون في الدول المستقبلية للمهاجرين لا يتمتعون بأبسط الحقوق الأساسية التي يحق لهم التمتع بها. لقد استمعنا إلى أن كيفية تنظيم الهجرة يمكن أن تكون خياراً يستحق المتابعة لجعل هؤلاء المهاجرين جزءاً لا يتجزأ من المجتمع.

وينبغي علينا، بما في ذلك عن طريق إخواننا البرلمانيين جميعاً مقاومة السياسات التي تتسبب في خلق انقسام المجتمع ويجب علينا كذلك استخدام سلطتنا لصالح حقوق جميع المهاجرين لتعزيز مجتمع متنوع و متماسك. لا ينبغي لنا أن ننسى أنه بتقييد وانتهاك حقوق الإنسان للمهاجرين سيقلص من حقوقنا الأساسية جميعاً.

قضية الهجرة مطروحة على جدول أعمال الدورة ١١٨ لجمعية الإتحاد البرلماني الدولي التي ستعقد في جنوب أفريقيا في أبريل ٢٠٠٨. نرجو من الإتحاد البرلماني الدولي التأكيد من أن مداوات حلقتنا النقاشية هذه وما يليها من إجراءات تتخذ من قبل الإتحاد توضع على مناقشات الجمعية. كما نناشد

حكوماتنا ضمان أن النهج القائم على حقوق الهجرة لتوجيه أعمال المحافظل الدولية بشأن الهجرة سيستمر وبخاصة في المنتدى العالمي الثاني حول الهجرة والتنمية الذي سيعقد في القليلين في العام القادم. وندعو أيضاً منظمي الحلقة النقاشية لمساعدتنا، عند الحاجة والطلب في تصديق وتنفيذ المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومعايير العمل للمهاجرين.